Adalah The Legal Center for Arab Minority Rights in Israel
عـــدالـــة الـــمـركـــز الـقـانـونـي لحـقـوق الأقـلـيـــة الـعـربـيـة فـي اسـرائـيـل
עדאלה המרכז המשפטי לזכויות המיעוט הערבי בישראל

30 آذار 2023

بدأت الحكومة اليمينية المتطرفة، بعد أدائها اليمين الدستورية قبل ثلاثة أشهر، بالعمل على تعزيز سياسات وقوانين عنصرية، بما في ذلك تلك التي تهدف إلى ترسيخ وقوننة الفوقية اليهودية والفصل العنصري من خلال سياسات التهويد على جانبي الخط الأخضر وضم الأراضي في المناطق الفلسطينية المحتلة.

يتخذ مركز عدالة إجراءات قانونية لتحدي التشريعات والسياسات التمييزية في مجال الأراضي والتخطيط، منها:

- قرار حكومي الذي يخول وزارة النقب والجليل بتعزيز قوننة البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة

- مشروع تعديل قانون "فك الارتباط" بما يسمح ببقاء مستوطنات شمال الضفة الغربية. (تم تشريع القانون من قبل الكنيست في 21 آذار 2023). منع قانون "فك الارتباط" الذي سُن في عام 2005، والذي تم في إطاره إخلاء المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية، الإسرائيليين من دخول المناطق التي تم إخلاؤها. يرفع التعديل الجديد الحظر المفروض على عودة الإسرائيليين إلى مواقع أربع بؤر استيطانية سابقة في الضفة الغربية.

- قرار حكومي يشرعن عشر بؤر استيطانية في الضفة الغربية.

- مشروع تعديل قانون التخطيط والبناء الإسرائيلي، والذي يهدف إلى تعيين ممثلين في لجان التخطيط والبناء اللوائية في الشمال والجنوب ومجلس التخطيط القطري من أجل تسهيل تنفيذ سياسات التهويد. ستضمن التعديلات المقترحة لممثلي الحكومة في هذه الهيئات الأغلبية في التصويت للموافقة على مخططات وتحديد سياسات التخطيط اللوائية. مشروع القانون هذا سيمكن الحكومة الجديدة من تحقيق أهداف عنصرية من أجل تطوير وترسيخ تهويد النقب والجليل على حساب الفلسطينيين وأراضيهم.

- توسيع نطاق عمل لجان القبول في "البلدات الجماهيرية" من خلال تعديل قانون الجمعيات التعاونية. يهدف التعديل المقترح إلى توسيع نطاق تطبيق القانون ليسري على البلدات التي يصل تعداد سكانها لغاية 600 أُسرة (مقابل 400 وفق القانون اليوم) وعلى بلدات متواجدة في مناطق أخرى، بما في ذلك الضفة الغربية المحتلة. يسعى مشروع القانون إلى توسيع الإطار القانوني للفصل العنصري في إسرائيل وإمكانية تطبيقه على الضفة الغربية، وضم المزيد من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية بشكل غير قانوني.

- مشروع تعديل قانون أساس: الحكومة يسمح بتعيين وزير إضافي في وزارة الأمن من أجل تعزيز الفصل العنصري والضم الفعلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. تم تشريع القانون من قبل الكنيست في 27 كانون الثاني 2022 وتعيين سموطريتش من حزب "الصهيونية الدينية" المتطرف وزيرًا إضافيًا، ومن صلاحياته تنسيق عمليات الحكومة والإدارة المدنية في الضفة الغربية.

- تعليمات وزير الأمن القومي بهدم منازل في القدس المحتلة، والتي تشكل عقابًا جماعيًا مخالفًا للقانون الإسرائيلي والقانون الدولي.

P.O. Box 9744 Haifa 3109701 Israel Tel: (972)-4-950-1610 Fax: (972)-4-950-3140
حـيـفـا 3109701 , ص.ب 9744 هـاتـف 04-9501610 فاكس 04-9503140
חיפה 3109701, ת.ד. 9744 טלפון 04-9501610 פקס 04-9503140
Email: adalah@adalah.org http://www.adalah.org